

## تأثير الاحتلال الإسرائيلي على عمل أجهزة الأمن الفلسطينية في منع الجريمة: ضواحي القدس الشرقية نموذجاً

### The impact of the Israeli occupation on the work of the Palestinian security agencies in preventing crime :The Suburbs of East Jerusalem as a case study

علي زياد محمد مطر<sup>1</sup>، نادية أبو زاهر<sup>2</sup>

<sup>1</sup>جامعة الاستقلال، (فلسطين)، [aliziad.m@gmail.com](mailto:aliziad.m@gmail.com)

<sup>2</sup>جامعة الاستقلال، (فلسطين)، [nadia.abuzaher@pass.ps](mailto:nadia.abuzaher@pass.ps)

تاريخ الاستلام: 2025/10/27 تاريخ قبول النشر: 2025/12/05 تاريخ النشر: 2025/12/30

#### ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير الاحتلال الإسرائيلي على عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في منع الجريمة، اعتمد الباحثان على منهج دراسة الحالة مستعيناً بمقاربة إنفاذ القانون. وحيث أن الدراسة تنتمي للدراسة النوعية فقد تم استخدام المقابلة المعمقة لجمع البيانات، وتحليل المقابلات اعتمد نموذج التفسير. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير سلبي للاحتلال الإسرائيلي على قدرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية في إنفاذ القانون حتى يمنعوا الجريمة يتمثل هذا التأثير بقلّة التواجد للأجهزة الأمنية في ضواحي القدس الشرقية بسبب التنسيق مع الاحتلال. إن من أهم التوصيات لصناع القرار في الأجهزة الأمنية أن يعملوا على زيادة عدد العاملين في الأجهزة الأمنية، كذلك إجراء دراسات متعلقة بمقاربات أخرى لم يتم دراستها.

**الكلمات مفتاحية:** القدس الشرقية؛ الجريمة؛ مقاربة إنفاذ القانون؛ الأجهزة الأمنية الفلسطينية؛ الاحتلال الإسرائيلي.

#### Abstract:

This study aimed to reveal the impact of the Israeli occupation on the work of the Palestinian security apparatus in preventing crime. The researchers adopted the case study method, employing a law enforcement approach. As the study falls within qualitative research, in-depth interviews were used to collect data, and the interpretive model was adopted for analyzing the interviews. The study concluded that the Israeli occupation has a negative impact on the ability of the Palestinian security forces to enforce the law and prevent crime.

The study concluded that the Israeli occupation has a negative impact on the ability of the Palestinian security forces to enforce the law and prevent crime. This impact is reflected in the limited presence of security forces in the suburbs of East Jerusalem due to coordination with the occupation. One of the most important recommendations for decision-makers in the security agencies is to increase the number of personnel in the security forces, as well as to conduct further studies on other approaches that have not yet been explored.

**Keywords:** East Jerusalem; crime; law enforcement approach; Palestinian security forces; Israeli occupation.

\*المؤلف المرسل

## 1. مقدمة:

تعتبر مسؤولية إنفاذ القانون من أجل منع الجريمة بشقيها الجنائي والأمني وفق مقاربة إنفاذ القانون، مسؤولية تقع على عاتق أجهزة الأمن في الدولة<sup>1</sup> خاصة وأنه قد ساد اعتقاد قديم بأن هذه المسؤولية تقع تحديداً على عاتق "ضابط الشرطة الذي يتحمل عبء تطبيق القانون"<sup>2</sup>. إلا أنه في الحالة الفلسطينية يوجد خصوصية للأجهزة الأمنية ومسؤوليتها في إنفاذ القانون من أجل منع الجريمة، فمنذ أن نشأت السلطة الفلسطينية عام 1994 تم إنشاء عدد من الأجهزة الأمنية، وكان عمل هذه الأجهزة في المناطق التي تخضع لسلطة الفلسطينية لتحقيق هدفها الأول وهو حفظ الأمن والأمان وتطبيق النظام العام لحماية المواطنين<sup>3</sup>.

وبحسب ووزارة الداخلية الجهة المسؤولة عن "تعزيز الأمن وحماية الوطن"، هي وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية والهيئات والمديريات والإدارات المساندة لها، حيث يطلق على هذه الجهات قوى الأمن، وتتكون الأجهزة الأمنية التالية: (الأمن الوطني، الشرطة المدنية، المخابرات العامة، الأمن الوقائي، الاستخبارات العسكرية، الحرس الرئاسي، الدفاع المدني، الضابطة الجمركية). أما الهيئات والمديريات الإدارات التي تساند عملها هي: (هيئة التنظيم والإدارة، هيئة القضاء العسكري، هيئة التوجيه السياسي والوطني، هيئة التدريب العسكري، هيئة الإمداد والتجهيز، مديرية الارتباط العسكري، مديرية الخدمات الطبية العسكرية، مديرية التسليح المركزي، الإدارة المالية العسكرية)<sup>4</sup>.

وبالنسبة لمناطق القدس الشرقية التي تركز عليها هذه الدراسة، فهي تقع ضمن مناطق (ج)، وبحسب ما ذكر النقيب أكرم عرار في جهاز الشرطة في أبو ديس خلال مقابلة شخصية تكون مسؤولية منع الجريمة على الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي تعمل في ضواحي القدس وهي: الأمن الوقائي والشرطة، والمخابرات، والأمن الوطني، والاستخبارات والضابطة الجمركية، وتتواجد مقرات هذه الأجهزة في أم الشرايط برام الله<sup>5</sup>.

ووفقاً لمقابلة شخصية أجراها الباحثان مع جهاد السويطي العقيد في جهاز الأمن الوقائي عمل هذه الأجهزة الستة في مناطق القدس يتم عبر التنسيق مع مقرات الأجهزة الرئيسية برام الله، وفي الحالات التي تخص حفظ النظام والأمن والأمان، وتتطلب تدخل سريع يتم التنسيق لها عبر الارتباط العسكري، وهذا ما شكل في بعض الأحيان عائقاً أمام عمل هذه الأجهزة، حيث يتأخر الطرف الإسرائيلي بالرد فيما يتعلق بالسماح لهم بمباشرة عملهم<sup>6</sup>. وهو ما يدعو للبحث في تأثير الاحتلال الإسرائيلي على عمل السلطة الفلسطينية في مناطق ضواحي القدس الشرقية المصنفة بمناطق (ب، ج)، فمن شأن ذلك أن يساعد في فهم طبيعة عمل هذه الأجهزة في هذه المناطق وما يواجهونه من تحديات وصعوبات أثناء تأدية مهامهم.

### محددات الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة محددة لوجود العديد من المحددات والتي تتلخص بالتالي:

1. **محدد زمني:** حيث تم تغطية الجرائم التي تعاملت معها الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمجال الدراسة في الفترة (2022-2024).
2. **محدد مكاني:** اقتصرَت الدراسة على ضواحي القدس الشرقية وهي العيزرية، الرام، أبو ديس، السواحرة، حزما، كونها تقع في تصنيف (ب، ج).

3. **محدد إجرائي:** الدراسة لها محدد إجرائي، فهي تقتصر على أداة جمع المعلومات وهي المقابلة.

#### الدراسات السابقة والتعقيب عليها

تم تناول دراسات سابقة حول موضوع الدراسة وتحديدًا حول العاملين التابع والمستقل لهذه الدراسة، كما تم التعقيب عليها .

#### الدراسات سابقة:

تم معالجة الدراسات السابقة التي لها علاقة بعنوان الدراسة، على أن يتم ذلك استناداً لمراجعة الأدبيات الدراسات المتعلقة بالجريمة.

الدراسات التي عالجت الجريمة كثيرة وربما يصعب حصرها جميعاً، وقد قامت هذه الدراسة بمراجعة التالي منها:

- **دراسة (الجعافرة، 2022) بعنوان "دور قانون منع الجرائم للحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة".**

تهدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور قانون منع الجرائم في الحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت لجمع المعلومة الاستبانة. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق قانون منع الجرائم بجميع مجالاته في الحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا جاء متوسطاً، كما أظهرت النتائج وجود دور لقانون منع الجرائم بجميع مجالاته في الحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا.

- **دراسة (السلامين، 2021) بعنوان "تدابير الوقاية من الجريمة وعلاقتها بالحد من الجرائم في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تدابير الوقاية الأمنية والاجتماعية والقانونية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني. لتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة مكونة من (332) موظفاً وموظفة من العاملين في الوظائف القيادية والإدارية لدى وزارة الداخلية الأردنية في مقر الوزارة. أهم ما توصلت إليه الدراسة أن المستوى العام للتدابير الاجتماعية والأمنية والقانونية للحد من الجريمة في المجتمع الأردني قد جاء متوسطاً، كما أن من أبرز نتائجها أن التدابير القانونية قد حققت الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية في الوقاية من الجريمة، وفي الترتيب الثاني التدابير الأمنية، والترتيب الثالث والأخير مجال التدابير الاجتماعية.

- **دراسة (درويش، 2020) بعنوان "دور استراتيجية الاتصال في جهاز الشرطة الفلسطينية في تعزيز السلم الأهلي ومكافحة الجريمة في الضفة الغربية، فلسطين".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الاستراتيجية الاتصالية في مؤسسة الشرطة الفلسطينية في تعزيز السلم الأهلي، ومكافحة الجريمة. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الدراسة لجمع المعلومات أدواتي المقابلة المعمقة وتحليل المحتوى الكمي. خلصت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها: لم تولي

الاستراتيجية الاتصالية في مؤسسة الشرطة الفلسطينية التي كانت في فترة إعداد الدراسة (2019-2020) الاهتمام الكبير في تجسيد مفهومها عبر برامج مخطط لها، كما توصلت الدراسة إلى أن الاستراتيجية الاتصالية في مؤسسة الشرطة الفلسطينية اعتمدت فقط على أسلوب الإخبار، الإعلام، الاتصال مع الجمهور. وتوصلت كذلك أن تلك الاستراتيجية قد ابتعدت عن أسلوب الحث والإقناع، مما حد من فعالية استراتيجية الاتصال في مؤسسة الشرطة الفلسطينية في تعزيز السلم الأهلي ومكافحة الجريمة<sup>41</sup>.

#### • دراسة (ربيع، 2018) بعنوان "دور العقوبة وبرامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العودة للجريمة في فلسطين":

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور العقوبة وبرامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العودة للجريمة في فلسطين. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، كما اعتمدت الاستبانة لجمع المعلومات تم توزيعها على عينة عشوائية مكونة من (264) مجبوثاً من النزلاء. وأبرز ما توصلت إليه الدراسة أن دور العقوبة وبرامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العودة للجريمة في فلسطين جاء متوسطاً. كما توصلت الدراسة إلى أن النزلاء يستفيدون من العقوبة وبرامج الإصلاح في نواحي متعددة<sup>42</sup>.

#### التعقيب على الدراسات السابقة:

تشابهت هذه الدراسة مع أغلب الدراسات السابقة في اعتبار الجريمة عاملاً تابعاً حيث هدفت أغلب الدراسات إلى منع الجريمة أو الحد منها ففي دراسة (درويش، 2022) هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الاستراتيجية الاتصالية في مؤسسة الشرطة الفلسطينية في تعزيز السلم الأهلي، ومكافحة الجريمة. وفي دراسة (الجعافرة، 2022) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور قانون منع الجرائم في الحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة. في دراسة (السلامين، 2021) هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تدابير الوقاية الأمنية والاجتماعية والقانونية في الحد من الجريمة في المجتمع الأردني، وفي دراسة (ربيع، 2018) هدفت إلى التعرف على دور العقوبة وبرامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العودة للجريمة في فلسطين.

#### مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إنفاذ القانون في الدول المستقلة يتم دون أية صعوبات، إلا أنه وفي الحالة الفلسطينية فإن إنفاذ القانون بهدف منع الجريمة يتأثر بالاحتلال الإسرائيلي، فقدرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على إنفاذ القانون لمنع الجريمة يختلف عن حالات أخرى مستقلة في العالم. وفي المجتمع الفلسطيني يوجد جدل حول منع الجريمة وقدرة الأجهزة الأمنية على إنفاذ القانون في ظل الاحتلال الإسرائيلي<sup>12</sup>. انطلاقاً من هذا الجدل النظري تحدد إشكالية هذه الدراسة في سؤالها: "كيف يؤثر الاحتلال الإسرائيلي على عمل أجهزة الأمن الفلسطينية لمنع الجريمة في ضواحي القدس الشرقية؟"

يساعد في الإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف يؤثر الاحتلال الإسرائيلي على التواجد الدائم أجهزة الأمن الفلسطينية لمنع الجريمة في ضواحي القدس الشرقية؟

## تأثير الاحتلال الإسرائيلي على عمل أجهزة الأمن الفلسطينية في منع الجريمة

2. كيف يؤثر الاحتلال الإسرائيلي على صلاحيات أجهزة الأمن الفلسطينية لمنع الجريمة في ضواحي القدس الشرقية؟

### أهمية الدراسة:

1. دراستها تأثير الاحتلال على عمل أجهزة الأمن الفلسطينية في منع الجريمة في ظل وجود سلطة معترف بها من المجتمع الدولي، لكن دون أن تتحرر من الاحتلال. وذلك ما يجعل هناك خصوصية لعمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية النابعة من كونها ليست دولة مستقلة ذات سيادة، والمقاربات الأربعة لمنع الجريمة كانت تعالج منع الجريمة في دول ذات سيادة ليس كالحالة الفلسطينية.
2. حادثة الموضوع الذي يتم تناوله، حيث تعد هذه الدراسة من الدراسات الجديدة التي تدرس الاحتلال الإسرائيلي كعامل مستقل، وتدرس عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في منع الجريمة في ضواحي القدس كعامل تابع. وبذلك ستغطي فجوة بحثية متعلقة بعمل الأجهزة الأمنية في ضواحي القدس، إذ لم يتم تناول عمل الأجهزة الأمنية في ضواحي القدس من قبل.

### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الكشف عن معرفة تأثير الاحتلال الإسرائيلي على التواجد الدائم أجهزة الأمن الفلسطينية للحد من الجريمة في ضواحي القدس الشرقية. وتوضيح مدى تأثير الاحتلال الإسرائيلي على صلاحيات أجهزة الأمن الفلسطينية للحد من الجريمة في ضواحي القدس الشرقية.

### فرضيات الدراسة:

تنتقل الدراسة من الفرضية الخبرية الرئيسية التالية: " يوجد تأثير سلبي للاحتلال الإسرائيلي على عمل أجهزة الأمن الفلسطينية لمنع الجريمة في ضواحي القدس الشرقية". تساعد الفرضيات الفرعية الخبرية التالية في نفي أو إثبات الفرضية الرئيسية:

1. يوجد تأثير سلبي للاحتلال الإسرائيلي على التواجد الدائم أجهزة الأمن الفلسطينية لمنع الجريمة في ضواحي القدس الشرقية.
2. يوجد تأثير سلبي للاحتلال الإسرائيلي على صلاحيات أجهزة الأمن الفلسطينية لمنع الجريمة في ضواحي القدس الشرقية.

### منهج الدراسة:

أعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة (Case Study) كمنهجية استراتيجية للبحث النوعي، وهو منهج يركز على وحدة معينة دون غيرها من الحالات، واستخدام الباحث منهج دراسة الحالة، وتم اعتماد مقاربة إنفاذ القانون (approach law enforcement) وتتلخص هذه المقاربة النظرية لعلم الجريمة لكي يتم منع الجريمة فإنه يفترض تواجد مرئي للشرطة وأجهزة أمن مرئية فوجودها تصبح الأجهزة الأمنية أكثر قدرة على السيطرة على الجرائم ومنعها<sup>13</sup>، ويعتبر إنفاذ القانون هو نشاط يمارسه أعضاء الحكومة الذين يتصرفون بطريقة منظمة لتطبيق القانون من خلال اكتشاف أو ردع أو إعادة تأهيل أو معاقبة الأشخاص الذين ينتهكون القواعد والأعراف التي تحكم ذلك المجتمع<sup>14</sup>، إنفاذ القانون قد يكون أكثر اهتمامًا بمنع الجرائم والمعاقبة عليها.

اعتماد مقارنة إنفاذ القانون وافتراضاتها الرئيسية ستكون الأنسب لهذه الدراسة، فمن خلالها يمكن دراسة كيفية تنفيذ الأجهزة الأمنية القوانين في ضواحي القدس.

كما اعتمدت على مقارنة انفاذ القانون وهي مقارنة موجودة في علم الجريمة (Criminology)<sup>7</sup>. حول كيفية منع الجريمة. ويتراوح هذا الجدل بين أربع مقاربات نظرية وهذه المقاربات تتلخص في أربع مقاربات: المقاربة الأولى هي المقاربة المبنية على التطور (development based approach) والتي ترى بأنه لمنع الجريمة فلا بد من فهم كيف تطور هؤلاء الشباب الذين يمارسون الجرائم ولماذا يتجهون نحو ارتكابها<sup>8</sup>.

المقاربة الثانية هي المقاربة المبنية على الظروف (A situation-based approach) والمتطلبات البيئية أو الخصائص الظرفية، وترى بأنه لمنع الجريمة لا بد من التركيز على الظروف البيئية المحيطة<sup>9</sup>، والمقاربة الثالثة هي المقاربة المبنية على المجتمع (community based approach) حيث تدافع هذه المقاربة عن أهمية مسؤولية المجتمع في منع الجريمة، إذ رفضت هذه المقاربة أن يتم حصر مسؤولية منع الجريمة بالدولة وأجهزتها الأمنية، من خلال هذه المقاربة ظهرت ما بات يُعرف بالشرطة المجتمعية (community policing)<sup>10</sup>. والمقاربة الرابعة هي مقارنة إنفاذ القانون (Law enforcement approach) وهذه المقاربة ترى بأنه لمنع الجريمة فلا بد من إنفاذ القانون. وهي واحدة من أقدم المقاربات التي ترى بأنه ومن أجل منع الجريمة لا بد من إنفاذ القانون<sup>11</sup>.

وحيث أن الدراسة تنتمي للدراسة النوعية فقد تم استخدام المقابلة المعمقة لجمع البيانات، فتمت مقابلة ما مجموعه (20) ممن هم على اطلاع بعمل الأجهزة الأمنية وبالجريمة في ضواحي القدس الشرقية، وتحليل المقابلات اعتمد نموذج التفسير.

## 2. الإطار النظري

### 1.2. الجريمة واستراتيجيات الحد منها:

خلال هذا المبحث يتم التعرف على تعريف الجريمة ومعايير تصنيفاتها المختلفة، واستراتيجيات الحد من الجريمة. ويجدر الانتباه إلى أن علم الجريمة من العلوم المتجددة وذلك لأنه تعريف الجريمة متطور ومتجدد حيث تظهر جرائم مختلفة مع تقدم المجتمعات وتطورها ومع تطور التكنولوجيا. وتسعى القوانين المدنية والجنائية لتحديد الأفعال التي يُعتبر ارتكابها جريمة<sup>15</sup>، والجريمة من الموضوعات التي تم البحث بها كثيراً، لدرجة أنه ظهرت عدة مقاربات نظرية حيث اختلفت كل مقاربة نظرية في كيفية رؤيتها للحد من الجريمة، وقبل تناول أشهر تلك المقاربات تم تناول مفهوم الجريمة وأشهر أنواعها.

#### 1.1.2. تعريف الجريمة:

في ظل تعدد الثقافات وتقدم التكنولوجيا، فإن تعريف الجريمة يختلف باختلاف المكان والزمان، وما قد يُعتبر جريمة في مجتمع ما، قد يكون سلوكاً قانونياً ومقبولاً في مجتمع آخر، أو حتى في نفس المجتمع في إطار زمني مختلف، من خلال ذلك يجدر الملاحظة أن هناك من يُعتبر التصور عن الجريمة كظاهرة قانونية تعتمد على ما ينص عليه قانون العقوبات أو القانون الجنائي في بلد معين وفي فترة زمنية محددة<sup>16</sup>.

وقد وجد الباحثان تعريفات مختلفة للجريمة فعلى سبيل المثال يوجد هناك من يعرفها على أنها فعل غير مشروع ينبع من إرادة جنائية، يُعاقب عليه وفقاً للقوانين والتشريعات

المعتمدة في المجتمع، تتأثر الجريمة بعوامل اجتماعية متعددة، حيث تلعب الثقافة، والميول، والنظريات، والفلسفات، والمذاهب السائدة في المجتمع دوراً فعالاً في فهمها وتصنيفها، وفيما يتعلق بالتعريف القانوني للجريمة، فإنه يواجه تحديات بسبب تباين المعايير التشريعية والقضائية والعرفية المؤثرة، يُفهم الجرم من خلال نظرة أنه "فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون تدبيراً احترازياً"<sup>17</sup>، فيما أن المتخصص لتعريف الجريمة من منظور الشريعة الإسلامية سيجده له ارتباط بشرع الله، ومن ذلك تعريف الماوردي للجريمة حيث عرّفها بأنها: "محظور شرعي نهى الله عن فعله إما بحد أو تعزير، والمحظور هو عمل أمر نهى الله عنه، أو عدم عمل أمر أمر الله به"<sup>18</sup>، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الجريمة تتأثر أيضاً بالعقلانية والأمراض النفسية، والحالة النفسية للأفراد، بالإضافة إلى تأثير البيئة، سواء كانت فاسدة سياسياً، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو أخلاقياً.

ومما سبق توصل الباحثان لتعريف إجرائي للجريمة وهي: كل فعل وسلوك خارج عن إطار العرف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع في بلد معين، وغير مقبولة من المواطنين، وتخالف القوانين السائدة في الدولة والتي تعرض الصورة العامة لمجتمع أو أي إساءة مهما كان نوعها وحجمها، بالعرف السائد والقانون مكمل لبعضهم البعض وخاصة في الدولة العربية.

### 2.1.2. معايير تصنيفات الجريمة:

اختلف فقهاء القانون في كيفية تصنيف الجريمة فظهرت للجريمة تصنيفات متعددة حيث يضم كل صنف من معايير تصنيف الجريمة أنواعاً مختلفة من الجرائم، وقد حاول الباحثان أن يعمل على حصر تلك التصنيفات المختلفة قدر الإمكان، وذلك لأجل فهم ظاهرة وقوع الجرائم في المجتمعات، يتطلب التعرف على أنواع الجرائم المختلفة، حيث يختلف تأثير كل نوع من أنواع الجرائم على الأمن والاستقرار في المجتمعات. ويجدر ملاحظة أنه لمعرفة أنواع الجريمة لا بد من توضيح التصنيفات المختلفة لها، فهناك العديد من التصنيفات للجرائم منها التصنيفات التالية:

**أولاً: جرائم العنف:** تصنيف الجرائم استناداً لدرجة العنف المستخدم فيها، وبات هذا الصنف يطلق عليه اسم جرائم العنف، وهناك من يعرف جرائم العنف على أنها: "الجرائم التي تتسبب في تأثيرات كبيرة على الفرد والمجتمع، وتتطلب جهوداً متكاملة للوقاية منها، بما في ذلك التوعية، وتشديد الرقابة، وتحسين آليات العدالة لمعاقبة المرتكبين وحماية الضحايا"<sup>19</sup>، وجرائم العنف تشكل تحدياً كبيراً للأمن العام والسلامة الشخصية في المجتمع، تتضمن هذه الجرائم أعمالاً تستخدم القوة أو التهديد بالضرر الجسدي للآخرين، مما يسبب أذى جسدياً أو نفسياً.

**ثانياً: جرائم الممتلكات:** التصنيف الثاني للجرائم يكون استناداً لمعيار الاعتداء على الممتلكات، حيث هناك مسمى لهذا التصنيف يسمى جرائم الممتلكات، وتُطلق جرائم الممتلكات على الجرائم المرتبطة بالاستيلاء غير القانوني على ممتلكات الآخرين،<sup>20</sup>. أما عن دوافع ارتكاب جرائم الممتلكات فتوصف غالباً بأنها دوافع مالية أو اقتصادية، وقد تُعزى أحياناً إلى ظروف اجتماعية صعبة أو مشكلات نفسية. وهناك من يجادل بأن هناك إمكانية للحد من جرائم الممتلكات وذلك عن طريق تحسين فرص العمل والتعليم.

**ثالثاً: جرائم الإنترنت والتكنولوجيا:** يستند التصنيف الثالث للجرائم إلى معيار استخدام التكنولوجيا والإنترنت حيث يطلق على هذا التصنيف بجرائم الإنترنت والتكنولوجيا، إذ تشير جرائم التكنولوجيا إلى الجرائم التي يتم فيها استخدام التكنولوجيا لتحقيق أهداف غير قانونية<sup>21</sup>، وغالباً ما تُرتكب هذه الجرائم بدافع الحصول على المال، إذ تُرتكب الجرائم الإلكترونية أحياناً عندما يتم فيها ابتزاز الضحية بحصول المجرم على معلومات مهمة عنها وفي حال لم تستجب الضحية لطلب المجرم سيتصرف بالمعلومات إما بنشرها أو غير ذلك<sup>22</sup>.

**رابعاً: جرائم الكراهية والتمييز:** ويعتمد هذا التصنيف للجرائم على معيار الكراهية والتمييز لذلك يسمى هذا التصنيف بجرائم الكراهية والتمييز، إذ تتضمن هذه الجرائم نوعاً من الجرائم التي ترتكب بدافع "الهجمات العنصرية والتمييز العنصري والديني، وهي تعكس سلوكيات تعتمد على التحيز والعداء نحو فئات معينة من المجتمع"<sup>23</sup>.

### 3.1.2. استراتيجيات الحد من الجريمة:

في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة في عصرنا الحالي، يصبح من الضروري تبني استراتيجيات فعالة للحد من الجريمة وتحقيق الأمان في المجتمع، يعتبر فهم استراتيجيات الحد من الجريمة أمراً حيوياً لتحقيق بيئة آمنة ومستدامة للجميع، كما يمكن عدها بأنها إجراءات وقائية للحد من الجريمة. وقد حاول الباحثان أن يلخص استراتيجيات للحد من الجريمة وهي تشمل التالي:

**أولاً: التدخل التربوي:** يعتبر من استراتيجيات الحد من الجريمة، حيث تستند استراتيجية التدخل التربوي إلى بناء أسس تربوية تعزز القيم والأخلاق في المجتمع، وتوفر هذه الاستراتيجية فرص تعليمية شاملة للأفراد حيث أن القيم والأخلاق تساهم في بناء شخصيات إيجابية وتعزيز الوعي بأهمية العيش في مجتمع آمن ومستدام بعيد عن ارتكاب الجرائم. وتساهم استراتيجية التدخل التربوي في بناء جيل قادر على التفاعل مع المجتمع دون جرائم كذلك من شأن استراتيجية التدخل التربوي تنمية المهارات الاجتماعية، مثل التواصل الفعال، وحل المشكلات، وبناء العلاقات الإيجابية.

من وجهة نظر الباحثان تعد تبني استراتيجية التدخل التربوي الخطوة الأولى التي تصنع جيل المستقبل فإذا تم تربيتهم على كيفية حماية أنفسهم من أي تهديد أو مخاطر يساعد في منع الجريمة ومحاربتها بشكل اساسي إذ يخلق من الفرد درجة عالية من الوعي في كيفية حماية نفسه وحماية مجتمعه من أي تهديد، ويعتبر الاستثمار في تعليم الأفراد وتنمية مهاراتهم الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات منع الجريمة، إذ يرى أن إعداد الأفراد بشكل شامل يعود بالفائدة على المجتمع في مواجهة التحديات الاجرامية وتحقيق التقدم والاستقرار.

**ثانياً: تحسين الظروف الاقتصادية:** تعتبر استراتيجية تحسين الظروف الاقتصادية احدى الاستراتيجيات الرئيسية للحد من الجريمة، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى خلق بيئة اقتصادية تنسم بالاستقرار وتوفير الفرص للأفراد، وتحسين ظروف المعيشة، بهدف إيجاد حل هيكلي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تكون وراء انتشار الجريمة. كما يمكن الحد من الجريمة عبر تقليل مستويات الفقر وتعزيز التوازن الاقتصادي، من أجل تشجيع النمو الاقتصادي المستدام وضمان توزيع الثروة بطريقة عادلة، مما يساهم في تحسين جودة حياة الناس وتقليل الاختلافات الاقتصادية وبالتالي التقليل من الجنوح إلى الجرائم<sup>24</sup>.

يرى الباحثان أنه العامل الاقتصادي أساسي ومهم في انتشار الجريمة أو محاربتها، فارتفاع معدل الفقر والبطالة والغلاء والتضخم من جانب آخر، يمكن أن يعزز انتشار الجريمة إما لتأمين قوت يوم المرتكب الجريمة وتعود لتصنيف الجريمة من جانب، وإما لفرض سيطرة وقوة في مناطق خارج حدود الأجهزة الأمنية في الدولة بما يسمى في الخاوة أو البديل والخ، الذي يكون أساسه جمع المال بأي طريقة إما بتهديد السلاح أو الخطف الذي يكون مداخلًا لجرائم أخرى وتصنيفات متعددة، وعلى المجتمع في هذا الجانب الاقتصادي خلق توازن بين حالات الثراء والفقر والتنمية المجتمعية لحماية المجتمع من انتشار الجريمة أو تقليلها قدر الإمكان بالتكافل الاجتماعي بين الأفراد والمساعدة دون إذلال أو إهانة لأصحاب الحاجة، حتى لا يولد لديهم مشاعر سلبية بسبب الظروف الاقتصادية التي تسبب جرائم، مما ينعكس بشكل إيجابي على تحسين مستوى حياة الأفراد وتقليل التوترات الاجتماعية.

**ثالثاً: تعزيز المشاركة المجتمعية:** تساهم استراتيجيات المشاركة المجتمعية في الحد من الجريمة وتحسين الأمان في المجتمع، تعتمد هذه الاستراتيجية على دور المجتمع ككل في صنع القرارات والمشاركة في تنفيذ البرامج الاجتماعية<sup>25</sup>. فعلى سبيل المثال عندما يشارك الفرد في صنع القرارات التي تؤثر في مصير المجتمع، وعندما يشعر الأفراد بأن صوتهم مسموع وأن لديهم دوراً فاعلاً في تحديد المسارات الاجتماعية والاقتصادية، يمكن أن يزيد ذلك من شعورهم بالانتماء والمسؤولية تجاه المجتمع ومن شأنه أن يحد من الجرائم.

يرى الباحثان أن استراتيجيات المشاركة المجتمعية من شأنها أن تساهم في بناء مجتمع قائم على العدالة والتعاون، من خلال تشجيع المشاركة في قرارات المجتمع وبرامجه، كما يرى أن من شأنها أن تعزز الشعور بالانتماء والمسؤولية، مما يساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية من جانب، ومن جانب آخر يعزز القيم الاجتماعية في المحافظة والتواصل بين فئات المجتمع مهما اختلفت الطبقات بين الأفراد وهذا بدوره يعد جدار حماية للأفراد من انتشار الجريمة أو مداخلًا يمكن للجريمة أن تكون حاضرة بينهم.

#### رابعاً: استراتيجيات الإجراءات الأمنية للحد من الجريمة:

رغم أهمية ما تم تناوله من استراتيجيات للحد من الجريمة هناك من يعتقد أن أهم هذه الاستراتيجيات التي من شأنها الحد من الجريمة تلك المرتبطة بالإجراءات الأمنية، إذ ترتبط استراتيجية الإجراءات الأمنية للحد من الجريمة بتواجد عناصر الأمن، التي هي بالأساس ذات صلة بالسلطة والقيادة وموكلتها لها الصلاحيات حسب القانون بالمحافظة على الأمن والسكينة العامة في المجتمع من أجل أن تستقيم الأمور في الدولة ومنع حدوث أي اضطرابات أو خلل، فالأجهزة الأمنية هي سلطة تنفيذية ودورها حماية الأفراد وممتلكاتهم، أن اختصاص الأجهزة الأمنية في حماية الأرواح إذ يتطلب أن تقوم هذه الأجهزة بحماية الأرواح حتى لو لم يكن هناك جريمة كالتواجد الأمني في أماكن القلق والتوتر ومناطق التماس لمنع وقوع الجريمة مستقبلاً. مما سبق تناوله عن استراتيجيات الحد من الجريمة يتبين للباحثان أن واحدة من أهم تلك الاستراتيجيات هي الإجراءات الأمنية للحد من الجريمة، وهذا ما يشار إليه من خلال تواجد الأجهزة الأمنية في المدن والقرى التابعة لسيطرتها وكيفية حماية حدودها ومعابرها وممراتها وهذا يعزز الإجراءات الوقائية لمنع الجريمة وانتشارها.

## 2.2. القدس الشرقية وأهميتها وأسباب انتشار الجرائم فيها

تم تقديم نبذة تعريفية حول ضواحي القدس الشرقية، إضافة لتوضيح أهمية ضواحي القدس الشرقية للشعب الفلسطيني والعالم العربي والإسلامي، وأسباب انتشار الجرائم في ضواحي القدس الشرقية.

### 1.2.2. نبذة تعريفية حول ضواحي القدس الشرقية:

أن محافظة القدس هي واحدة من المحافظات الفلسطينية التي تم احتلالها عام 1967، وما زالت تحت الاحتلال الاسرائيلي حتى هذه اللحظة، وإن السلطة الفلسطينية استعادت أجزاء من محافظات القدس وتدعى القدس الشرقية التي كانت نتيجة اتفاق أوسلو عام 1993، حيث تقع في وسط الضفة الغربية، وتشمل ضواحي القدس الشرقية التي يتم متابعتها من الأجهزة الأمنية بحسب ما أشار إليه الرائد إبراهيم فرعون من جهاز الشرطة في أبو ديس. عدة قرى هي<sup>26</sup>: "أبو ديس، السواحة الشرقية، العيزرية، الزعيم، عناتا، حزما، جبج، الرام، بير نبالا، الجيب، القبيبة، بيت دقو، بيت عنان، بيت سوريك، بدو، بيت إكسا، بدو، كفر عقب، قلنديا، قطنة"<sup>27</sup>.

حيث قام الاحتلال الإسرائيلي باحتلال الأراضي الفلسطينية عام 1948 لإعلان قيام دولته، وتم احتلال الأراضي الفلسطينية على مرحلتين وهما عام 1948 لمناطق الشمال والساحل والجنوب فلسطين التاريخية، وفي عام 1967 تم احتلال الضفة الغربية. منذ احتلال الضفة الغربية عمل الاحتلال الإسرائيلي القدس عام 1967 بشكل تدريجي على السيطرة على القدس وبدأ بعزل القدس عن الضفة الغربية حيث عمل على حل بلدية القدس الفلسطينية<sup>28</sup>.

بعد أن تم حل بلدية القدس الفلسطينية واستبدالها بسيطرة إسرائيلية، وتشديد السيطرة على ضواحي القدس الشرقية لا سيما فرض السيطرة الأمنية وعزل القدس الشرقية عن باقي الضفة زاد بشكل كبير خاصة بعد انتفاضة الأقصى<sup>29</sup>، خاصة منذ أن تم بناء الجدار الفاصل عام 2002.

والجدير بالذكر أن عزل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية رغم أهميتها الدينية وأهمية موقعها بالنسبة للفلسطينيين. حيث تقع القدس "وسط الضفة الغربية، ضمن خطوط طول 35° 4' 0" و 35° 30' 0" شرقاً وخطوط عرض 31° 43' 0" و 31° 53' 0" شمالاً. وبلغت مساحة محافظة القدس 345 كم<sup>2</sup> وتشكل هذه المساحة 6.1% من مساحة الضفة الغربية و 5.7% من مساحة فلسطين. ويبلغ عدد تجمعات محافظة القدس 50 تجمعاً (حسب التقسيمات الإدارية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017)<sup>30,31</sup>.

ما زالت مناطق القدس الشرقية التي تتبع إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، بحسب ما توصل إليه الباحثان من خلال المقابلات التي أجراها، تعاني من تداخلات الاحتلال الاسرائيلي والتقسيم المكاني حسب اتفاقية أوسلو وهي (أ، ب، ج) مما أوجد صعوبات كبيرة أمام الأجهزة الأمنية للحد من الجريمة.

### 2.2.2. أهمية ضواحي القدس الشرقية:

القدس الشرقية تحمل أهمية جوهريّة للشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، فهي تمثل قلب الهوية الوطنية الفلسطينية وعاصمة دولتهم المنشودة، ورمزاً لكفاحهم من أجل

الحرية والاستقلال، ويعتبر أي مساس بوضعها القائم مساساً بالحقوق الوطنية الفلسطينية<sup>32</sup>. وهذه المدينة العريقة تحظى بأهمية روحية وتاريخية لا تضاهاى، وقد شهدت على مر العصور العديد من الصراعات والمعارك، إلا أنها ظلت راسخة في ذاكرة الشعوب العربية والإسلامية<sup>33</sup>.

علاوة على ذلك، تكتسب القدس الشرقية أهمية دينية فائقة، إذ تضم المسجد الأقصى المبارك أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومن أقدس المساجد في الإسلام، بالإضافة إلى مواقع إسلامية ومسيحية أخرى مقدسة أهمها كنيسة القيامة، مما يجعلها ذات قدسية كبيرة لدى المسلمين والمسيحيين في العالمين العربي والإسلامي والأجنبي .

من ناحية أخرى، تعتبر القدس الشرقية موطناً للعديد من المعالم التاريخية والأثرية التي تشهد على عراقة الحضارة العربية والإسلامية، حيث كانت مهذاً للديانات السماوية وملتقى للثقافات والحضارات عبر التاريخ، هذا إلى جانب موقعها الجيوسياسي الاستراتيجي في قلب المنطقة العربية، مما يعطيها أهمية سياسية وأمنية كبيرة كما تشمل العديد من الأحياء السكنية العربية العريقة مثل حي الشيخ جراح وسلوان والعيسوية وغيرها. ويرى الباحثان أن لهذه الاعتبار الرمزية والدينية والتاريخية والثقافية والجيوسياسية، تحظى قضية القدس الشرقية باهتمام بالغ لدى الشعوب العربية والإسلامية، التي ترى في الحفاظ على الهوية العربية للمدينة المقدسة ضرورة حتمية لحماية حقوقها المشروعة والدفاع عن مقدساتها الدينية.

وقد سعى الباحثان لتلخيص الأسباب التي جعلت القدس تحتل مكانة خاصة جداً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بناء على السابق من خلال النقاط التالية:

1. **الأهمية الدينية:** تحتوي القدس الشرقية على الأماكن الدينية الأكثر قدسية للإسلام والمسيحية واليهودية، كالمسجد الأقصى وحائط البراق وكنيسة القيامة.
2. **أهمية تاريخية وثقافية** لأن المدينة شهدت حضارات متعاقبة، ومن هنا تفردتها في الثقافة والتراث.
3. **الأهمية السياسية:** تطالب فلسطين بالقدس الشرقية كعاصمة لدولتها المستقلة لأنها مهمة جداً تاريخياً ودينياً وسياسياً لشعب فلسطين.
4. **القدس الشرقية ذات قيمة اقتصادية** للفلسطينيين نظراً لحقيقة أن جزءاً كبيراً من اقتصادهم يعتمد عليها.

### 3.2.2. الأجهزة الأمنية الفلسطينية وعملها في ضواحي القدس الشرقية:

**الأجهزة الأمنية** بشكل عام في الدول عبارة عن منظمات مخولة باستخدام القوة من أجل انفاذ القانون وضبط الأمن<sup>34</sup>. وتعتبر فلسطين حالة خاصة تختلف عن بقية دول العالم بأنها لا زالت خاضعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، لكن وبعد توقيع اتفاقية أوسلو بدأ عمل السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث تم الاتفاق على أن تستلم السلطة مناطق في الضفة الغربية أهمها القدس الشرقية وضواحيها حيث تبعت للتقسيمات المصنفة في الاتفاقية إلى مناطق (أ، ب، ج)<sup>35</sup>.

هذه التصنيفات حدثت من عمل السلطة الفلسطينية بكافة مؤسساتها وعلى رأسها المؤسسة الأمنية التي وُجدت لحفظ النظام والأمن العام للمواطنين وحماية المشروع الوطني الفلسطيني، خاضت المؤسسات الفلسطينية العديد من الصعوبات والتحديات في عملها في ظل

الظروف المتغيرة والمتطورة والمتعلقة بوجود الاحتلال بشكل أساسي. وتعريف الأجهزة الأمنية الإجرائي في هذه الدراسة: الأجهزة الأمنية الفلسطينية المسؤولة عن منع انتشار الجريمة في مناطق ضواحي القدس الشرقية وهي تتكون من ستة أجهزة (الأمن الوقائي، والشرطة، والمخابرات، والأمن الوطني، والاستخبارات، والضابطة الجمركية). تجدر الملاحظة أنه وفقاً للمادة (84) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2005، عرفت قوات الأمن والشرطة "بأنها قوة نظامية وهي القوة المسلحة في البلاد وتنحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق والحريات"<sup>36</sup>.

#### 4.2.2. نشأة الأجهزة الأمنية في ضواحي القدس الشرقية:

تأسست أولى قوى الأمن الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو في فلسطين وتكونت من الأجهزة التالية وهي الأمن الوقائي، والشرطة الفلسطينية، الأمن الوطني، والمخابرات العامة، والدفاع المدني، والارتباط العسكري، وذلك تحت مسمى الأمن العام والأمن الوطني والمخابرات العامة، وتطورت الهيكلية الأمنية الفلسطينية إلى أن وصلت اليوم إلى تسعة أجهزة رسمية، أربعة منها تابعة لوزارة الداخلية الفلسطينية، والمخابرات العامة وحرس الرئيس تابع للرئيس مباشرة، أما بقية الأجهزة فتتبع لقوات الأمن الوطني الفلسطيني. فبحسب المادة الثالثة في قانون الخدمة لقوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005 تتألف من قوات الأمن الوطني وجيش التحرير الوطني الفلسطيني، ثانياً قوى الأمن الداخلي، ثالثاً المخابرات العامة. كما تنص المادة الثالثة نفسها على "أن أي قوة أو قوات أخرى موجودة أو تستحدث تكون ضمن إحدى القوى الثلاث"<sup>37</sup>.

وبحسب مقابلة أجراها الباحثان مع إيمان محمود الرائد في جهاز المخابرات في أريحا فقد واجهت المؤسسة الأمنية بجميع أذرعها العديد من الصعوبات، من الصعوبات البارزة التي واجهتها يتعلق في تحديد مهامها وصلاحياتها التي تم تحديدها بعد استقرار الوضع الفلسطيني وأصبح كل جهاز مسؤول عن مهام معينة وصلاحيات تابعة لسلطته حسب النفوذ التي منحه إياها قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطيني رقم (8) لسنة 2005. أما لاحقاً فقد أصبح للعديد من الأجهزة قانونها الخاص الذي يحدد لها مهامها وصلاحياتها وواجباتها المسؤولة عنها، بالإضافة إلى ذلك عملها المشترك الذي ساعدها على تنفيذ مهامها وتقديم خدماتها بالشكل الصحيح خاصة حين وقوع الجريمة"<sup>38</sup>.

#### 5.2.2. مهام الأجهزة الأمنية داخل ضواحي القدس الشرقية:

تحددت مهام الأجهزة الأمنية من خلال القوانين الفلسطينية إذ تنص المادة (84) من القانون الأساسي على أن "قوات الأمن والشرطة قوة نظامية وهي القوى المسلحة في البلاد وتنحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق والحريات"، الدور الفعلي للأجهزة الأمنية الفلسطينية بشكل عام يكون في المناطق التابعة لسيادتها والمصنفة حسب ملاحق اتفاقية أوسلو 2 عام 1995 إلى (أ، ب، ج) والسلطة

الفلسطينية لها كامل السيادة في مناطق (أ) أما منطقة (ب، ج) فهي تحتاج إلى تنسيق لدخولها وفرض سيادتها أو القيام بواجباتها.

بالنسبة لمنطقة القدس الشرقية وضواحيها التي هي الحالة الدراسية تتبع لمنطقة (ب)، (ج)، فإنه وبحسب ما أشار إليه المقدم في مديرية الضابطة الجمركية في رام الله فإن أهم التحديات التي تواجه تنفيذ الأجهزة الأمنية لمهامها يكمن في كيفية تنفيذ تلك المهام خاصة كيفية الحد من الجريمة ومحاربتها. إلا أنه للتغلب على هذه المشكلة أي كيفية تنفيذ مهام الأجهزة الأمنية بهدف الحد من الجريمة في القدس الشرقية وضواحيها فيرى الرائد في جهاز الشرطة في أبوديس إبراهيم فرعون بأن الأجهزة الأمنية الفلسطينية عمدت إلى العمل الأمني المشترك بحيث يسهم في تحقيق الأمان في تلك المناطق، ومن ناحية أخرى فإن توحيد المعلومات ونقلها بين الأجهزة الأمنية من شأنها أن تساعد في توحيد محاربة الجريمة وفرض الأمان، وفي كيفية محاصرة الجريمة حال وقوعها وهكذا نجحت الأجهزة الأمنية في كثير من الحالات في الحماية من الجريمة وخاصة في مناطق (ج) <sup>39</sup>.

ما تمت ملاحظته من خلال عمل الباحثان في الأجهزة الأمنية، ومن خلال المقابلات التي أجراها، تبين له إن المناطق التابعة للسلطة الفلسطينية يوجد بها سيطرة كاملة للأجهزة الأمنية في مناطق (أ) وسرعة استجابة من قبل الأجهزة الأمنية لتواجدها المرئي حيث توجد مقرات للأجهزة الأمنية في تلك المناطق ووجود عدد كافٍ من عناصر الأجهزة الأمنية قادرة على السيطرة على مرتكبي الجرائم، على عكس مناطق (ب، ج) مثل القدس الشرقية وضواحيها، حيث يصعب التعامل مع الجرائم أو ملاحقة مرتكبيها في تلك المناطق بحكم سيطرة الاحتلال الإسرائيلي عليها، مما يجعل صعوبة تواجدها الأجهزة الأمنية الفلسطينية في هذه المناطق.

حيث أشار خلال مقابلة أجريت مع المقدم في مركز الشرطة علي طمیزی أنه وفي حال حدوث جريمة فإن على أجهزة الأمن الفلسطينية من أجل تأدية مهامها لحفظ الأمن العمل على التنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي، عبر الارتباط العسكري الفلسطيني والإسرائيلي لدخول الأجهزة والتعامل مع الجرائم الواقعة، وفي كثير من الأحيان تعيق عمل الأجهزة ولا تستجيب لها لتدخل مما يجعل الجرائم تتفاقم بسرعة كبيرة وتؤدي إلى ضعف الأمان في المنطقة وضعف تواجد وسيطرة السلطة الفلسطينية في هذه المناطق <sup>40</sup>.

#### 5.2.2. الجرائم التي تعاملت معها أجهزة الأمن في مناطق ضواحي القدس:

بحسب ما أشار إليه العميد ومدير التخطيط في الشرطة العامة في رام الله في المقابلة الشخصية التي أجراها معه الباحثان فإن قوى الأمن الفلسطينية قد تعاملت مع العديد من الجرائم خاصة في مناطق القدس وضواحيها. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال آخر تقارير لجهاز الشرطة الفلسطيني لعام 2024، وعام 2023، وعام 2022، حيث استطاع الباحثان الحصول على هذه التقارير من العميد علي القميري مدير التخطيط في جهاز الشرطة العامة في رام الله. فيما يلي يبين جدول (01) التالي أنواع الجرائم وعددها في منطقة القدس الشرقية وضواحيها بحسب تقرير جهاز الشرطة لغاية شهر أيلول من العام 2024، فيما يبين جدول (02) الذي يليه أنواع الجرائم وعددها في منطقة القدس الشرقية وضواحيها بحسب تقرير

جهاز الشرطة من العام 2023. ويبين جدول (03) الذي يليه أنواع الجرائم وعددها في منطقة القدس الشرقية وضواحيها بحسب تقرير جهاز الشرطة من العام 2022:

جدول رقم 01: أنواع الجرائم وعددها في منطقة القدس الشرقية وضواحيها بحسب تقرير جهاز الشرطة لغاية شهر سبتمبر من العام 2024

| نوع الجريمة        | العدد | نوع الجريمة               | العدد | نوع الجريمة          | العدد |
|--------------------|-------|---------------------------|-------|----------------------|-------|
| الإيذاء البسيط     | 161   | الإيذاء البليغ            | 12    | سرقة تيار كهربائي    | 12    |
| حيازة مخدرات       | 110   | الاعتداء على امتلاك الغير | 10    | السرقه بالأخذ والنشل | 80    |
| اتلاف مال الغير    | 35    | جريمة الالكترونية         | 57    | تهديد                | 79    |
| احتيال             | 15    | اغتصاب عقار               | 18    | السب والشتم والتحقير | 35    |
| الحرق بقصد الاضرار | 7     | التهديد بسلاح ناري        | 6     | التهديد بالقتل       | 5     |
| انتهاك حرمة منزل   | 7     | اساءة انتمان              | 9     | اتلاف مال الغير      | 35    |

جدول رقم 02: أنواع الجرائم وعددها في منطقة القدس الشرقية وضواحيها بحسب تقرير جهاز الشرطة من العام 2023

| نوع الجريمة        | العدد | نوع الجريمة               | العدد | نوع الجريمة          | العدد |
|--------------------|-------|---------------------------|-------|----------------------|-------|
| الإيذاء البسيط     | 194   | الإيذاء البليغ            | 42    | سرقة تيار كهربائي    | 12    |
| حيازة مخدرات       | 159   | الاعتداء على امتلاك الغير | 10    | السرقه بالأخذ والنشل | 80    |
| اتلاف مال الغير    | 35    | جريمة الالكترونية         | 57    | تهديد                | 115   |
| احتيال             | 15    | اغتصاب عقار               | 22    | السب والشتم والتحقير | 62    |
| الحرق بقصد الاضرار | 7     | التهديد بسلاح ناري        | 6     | التهديد بالقتل       | 7     |
| انتهاك حرمة منزل   | 8     | اساءة انتمان              | 10    | اتلاف مال الغير      | 44    |

جدول رقم 03: أنواع الجرائم وعددها في منطقة القدس الشرقية وضواحيها بحسب تقرير جهاز الشرطة من العام 2022

| نوع الجريمة        | العدد | نوع الجريمة               | العدد | نوع الجريمة          | العدد |
|--------------------|-------|---------------------------|-------|----------------------|-------|
| الإيذاء البسيط     | 271   | الإيذاء البليغ            | 9     | سرقة تيار كهربائي    | 12    |
| حيازة مخدرات       | 134   | الاعتداء على امتلاك الغير | 10    | السرقه بالأخذ والنشل | 70    |
| اتلاف مال الغير    | 25    | جريمة الالكترونية         | 57    | تهديد                | 158   |
| احتيال             | 15    | اغتصاب عقار               | 22    | السب والشتم والتحقير | 77    |
| الحرق بقصد الاضرار | 7     | التهديد بسلاح ناري        | 6     | التهديد بالقتل       | 7     |
| انتهاك حرمة منزل   | 8     | اساءة انتمان              | 11    | اتلاف مال الغير      | 1     |

ما يمكن ملاحظته على الجداول الثلاثة أعلاه أن الشرطة الفلسطينية رصدت في تقاريرها جرائم متنوعة في القدس الشرقية وضواحيها، وهي جرائم تتراوح بين الجرائم البسيطة كالإيذاء البسيط والسب والشتم إلى جرائم تصل إلى الإيذاء البليغ، كما يلاحظ من

خلال الجداول أن أكثر الجرائم حصولاً خلال السنوات الثلاثة الأخيرة هي حيازة المخدرات، ويعزو الباحث أن جريمة حيازة المخدرات هي الأكثر حصولاً وذلك بسبب عدم التواجد المرئي للأجهزة الأمنية (لعدم وجود مقرات أمنية دائمة للأجهزة الأمنية في القدس الشرقية يمكنها ملاحقة الجريمة باستمرار والحد منها). إذ أنه في مناطق (ج)، لا تتبع للسيطرة الأمنية الكاملة للسلطة الفلسطينية بحسب ملحق اتفاقيات أوسلو 1995.

### 6.2.2. التحديات التي تواجه عمل المؤسسة الأمنية في مناطق القدس الشرقية

هناك العديد من التحديات التي تواجه المؤسسة الأمنية في مناطق القدس الشرقية وضواحي القدس، وقد عمل الباحث على تلخيصها من خلال حصيلة المقابلات التي أجراها مع المبحوثين تالياً:

1. نوعية الجريمة المنتشرة في مناطق ضواحي القدس وصعوبة إيقافها بسبب صعوبة الوصول إلى مكان الحادث أثناء وقوع الجريمة.
2. قلة عدد المقرات الأمنية الفلسطينية في ضواحي القدس، وضعف سرعتها في منع الجريمة أو إيقافها.
3. الحاجة إلى التنسيق بين الارتباط الفلسطيني والإسرائيلي من أجل دخول مناطق القدس الشرقية وضواحي القدس، في حال وقوع جرائم وهو ما يتسبب في إعاقة عمل الأجهزة الأمنية بسبب التأخر بالنسبة للسماح للأجهزة الأمنية بدخول مناطق القدس الشرقية وضواحيها.
4. ضعف القدرة العسكرية للمراكز الأمنية في ضواحي القدس في تقديم خدمات في الوقت المناسب سواء كان قبل وقوع الجريمة أو بعدها.
3. تحليل نتائج الدراسة لتأثير الاحتلال الإسرائيلي على قدرة أجهزة الأمن الفلسطينية في إنفاذ القانون لمنع الجريمة في ضواحي القدس الشرقية
- 1.3. تأثير الاحتلال الإسرائيلي على التواجد الدائم لأجهزة الأمن الفلسطينية لمنع الجريمة في ضواحي القدس الشرقية:
- 1.1.3. تأثير التنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي على تواجد الأجهزة الأمنية بالنسبة لاستطاعتها في إنفاذ القانون في ضواحي القدس الشرقية:

أجمعت إجابات المبحوثين على أن التنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي، يؤثر على تواجد الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالنسبة لقدرة الأجهزة في إنفاذ القانون في ضواحي القدس الشرقية، لكن اختلفت تفسيراتهم لكيفية تأثير التنسيق الاحتلال على تواجد الأجهزة الأمني، حيث يوجد من اعتبر أن تأثير التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي يؤثر على تواجد الأجهزة الأمنية، بسبب أن القدس الشرقية هي المناطق المصنفة (ب،ج) وهي تقع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل ولا يمكن للأجهزة الأمنية الوصول إليها لإنفاذ القانون أو منع الجريمة في تلك المناطق دون تنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي<sup>43.44</sup>.

وترى بعض التفسيرات أن سبب تأثير الاحتلال على تواجد الأجهزة الأمنية بالنسبة لتمكن الأجهزة من إنفاذ القانون والحد من الجريمة يعود العمليات الأمنية والشرطية والعسكرية لأجهزة الأمن الفلسطينية مقيدة ضمن قيود وشروط حددتها اتفاقية أوسلو عام 1993-1995.

في حين يوجد من يفسر أن التنسيق مع الاحتلال يؤثر على تواجد الأجهزة الأمنية بالنسبة لاستطاعتها في إنفاذ القانون في ضواحي القدس الشرقية، لأنه يعيق حركة الأجهزة الأمنية الفلسطينية وصعوبة وصولها لهذه المناطق.

توجد وجهة نظر تعتقد أن التنسيق مع الاحتلال يؤثر على تواجد الأجهزة الأمنية بالنسبة لاستطاعتها في إنفاذ القانون في ضواحي القدس الشرقية، بهدف منع الجريمة وذلك لأنه لا يوجد تجاوب دائم يسمح لعناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية بأن تدخل القدس الشرقية وضواحيها، إذ أنه وبنسبة (97%) يرفض الاحتلال دخول عناصر أجهزة الأمن، وفي أحياناً أخرى تؤخر دخولهم لضواحي القدس الشرقية، فإذا وافق الاحتلال الإسرائيلي على طلب التنسيق للدخول إلى ضواحي القدس الشرقية، فيتم بعد فترات طويلة من تقدم طلب التنسيق<sup>45</sup>. تعتقد وجهة نظر أخرى أن التنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي يؤثر على تواجد الأجهزة الأمنية في ضواحي القدس الشرقية لإنفاذ القانون ومنع الجريمة، يتم بسبب صمت المجتمع الدولي عن تصرفات إسرائيل، وعدم احترام إسرائيل القرارات الدولية بشأن ضواحي القدس الشرقية<sup>46</sup>.

ولتحقيق هذا الهدف تمنع إسرائيل من خلال ما تقوم به كثيراً من التنسيق الأمني، بهدف منع التواجد الفلسطيني والأمن الفلسطيني، وهو ما يتيح للاحتلال الإسرائيلي فرض سيطرته على هذه المناطق.

### 2.1.3. تأثير الاحتلال الإسرائيلي على تواجد الأجهزة الأمنية من خلال بُعد ضواحي القدس الشرقية عن المقرات الأمنية المسؤولة عن الإسناد لإنفاذ القانون:

أجمعت إجابات المبحوثين على أن الاحتلال يؤثر على تواجد الأجهزة الأمنية في ضواحي القدس الشرقية، لإنفاذ القانون وذلك من خلال بُعد ضواحي القدس الشرقية عن المقرات الأمنية المسؤولة عن الإسناد لإنفاذ القانون، حيث أنه وفي حالة طلب المساندة من المراكز القريبة وهي في مناطق (أ) مثل أريحا، رام الله، بيت لحم، يوجد صعوبة في إرسال القوات لمساندة القوات في ضواحي القدس الشرقية، بسبب بعدها عن المقرات الأمنية المسؤولة عن الإسناد لإنفاذ القانون، وبسبب وجود المستوطنات والطرق الالتفافية التي تفصل مناطق السلطة الفلسطينية عن بعضها البعض جغرافياً، وأغلبها تقع في مناطق تصنف (ج) والتي تقع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي<sup>47</sup>.

### 3.1.3. تأثير الاحتلال الإسرائيلي على عدم وجود مقرات كافية في ضواحي القدس الشرقية لإنفاذ القانون

تُفسر إحدى وجهات النظر من المبحوثين، أن الاحتلال يؤثر على عدم وجود مقرات كافية في ضواحي القدس الشرقية لإنفاذ القانون، بهدف منع الجريمة وذلك لأن الاحتلال الإسرائيلي قام بتحديد عدد المراكز الأمنية والشرطية الفلسطينية في مناطق ضواحي القدس الشرقية.

فيما تُفسر وجهة نظر أخرى تأثير عدم وجود مقرات كافية في ضواحي القدس الشرقية، لإنفاذ القانون بهدف منع الجريمة بأن الاحتلال قام بتدمير المديريات التابعة للأجهزة الأمنية في ضواحي القدس الشرقية وذلك بعد انتفاضة الأقصى عام 2000 ومنعت تواجد الأجهزة الأمنية في ضواحي القدس الشرقية، أو تم إعادة احتلال مقرات الأجهزة الأمنية،

## تأثير الاحتلال الإسرائيلي على عمل أجهزة الأمن الفلسطينية في منع الجريمة

باستثناء جهاز الشرطة الذي أصبح ضعيفاً بغياب الأجهزة الأخرى المساندة مثل جهاز الأمن الوقائي وضابطة الجمركية والدفاع المدني وغيرها، عند حدوث الجرائم وهي بذلك تُضعف سيطرة الأجهزة الأمنية على هذه المناطق.

### 2.3. تأثير الاحتلال الإسرائيلي على صلاحيات أجهزة الأمن الفلسطينية لمنع الجريمة في ضواحي القدس الشرقية

#### 1.2.3. تأثير الاحتلال الإسرائيلي على صلاحيات أجهزة الأمن في ضواحي القدس الشرقية بالنسبة لحملة الهوية الإسرائيلية

وجد بعض المبحوثين أن الاحتلال يؤثر على صلاحيات الأجهزة الأمنية بالنسبة لحملة الهوية الإسرائيلية أي ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية، أو من حملة الهوية الزرقاء (من سكان القدس)، ويفسر بعض المبحوثين لماذا يؤثر الاحتلال على عمل الأجهزة الأمنية لإنفاذ القانون، بهدف منع الجريمة في هذه المناطق، وذلك لأنه لا يوجد قانون يجبر حملة الهوية الإسرائيلية أو حملة الهوية الزرقاء على احترام السيادة الفلسطينية. إضافة لما ذكره بعض المبحوثين من تدخل الاحتلال الإسرائيلي في عدم تعرض الأجهزة الأمنية لهم وفي حالات أخرى، يتدخل الاحتلال الإسرائيلي لحمايتهم ونقلهم لداخل إسرائيل، وبالتالي كل ما يقوم به الاحتلال يؤثر على صلاحيات الأجهزة الأمنية في إنفاذ القانون، بهدف الحد من الجريمة. لا سيما وأنهم يساهمون في نشر الجريمة في ضواحي القدس الشرقية.

فيما تفسر وجهة نظر أخرى أن هناك تأثير للاحتلال على صلاحية أجهزة الأمن في إنفاذ القانون، بهدف الحد من الجريمة بالنسبة لحملة الهوية الزرقاء (المقدسية) وحملة الهوية الإسرائيلية أن الجرائم المرتكبة في ضواحي القدس الشرقية تتم ممن يحملون الهوية الإسرائيلية أو الهوية المقدسية الزرقاء، لكن لا تمتلك الأجهزة الأمنية صلاحيات كافية لاعتقالهم في حال ارتكابهم أية جريمة إذ أن الأجهزة الأمنية لا تمتلك صلاحيات باحتجازهم لأكثر من 48 ساعة. وبعدها يعودوا لارتكاب جرائم أخرى أو بأوقات أخرى، دون أن يتم أخذ أي إجراءات ضدهم، لاختلاف القوانين والأنظمة بين الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية.

#### 2.2.3. تأثير الاحتلال الإسرائيلي على صلاحيات أجهزة الأمن الفلسطينية في ضواحي القدس الشرقية بالنسبة لارتداء الزي العسكري

أجمعت إجابات المبحوثين على أن الاحتلال الإسرائيلي يؤثر على صلاحيات أجهزة الأمن الفلسطينية بالنسبة لارتداء الزي العسكري، ومن شأن ذلك أن يؤثر على استطاعتهم في إنفاذ القانون في ضواحي القدس الشرقية. إذ اعتبر المبحوثون التدخل المباشر في عمل الأجهزة الأمنية، ويمنع الاحتلال الإسرائيلي أجهزة الأمن من أداء مهامهم باللباس العسكري، لفرض هيبة الأمن الفلسطيني، إذ أن عناصر الأجهزة الأمنية يتنقلون في ضواحي القدس الشرقية بملابس مدنية، ومن شأن ذلك إضعاف دورهم في السيطرة على الجريمة.

يؤكد عدد من شهود العيان على جرائم مرتكبة في ضواحي القدس الشرقية، أنهم لم يروا عناصر الأجهزة الأمنية لدى وقوع جرائم<sup>48.49</sup>.

#### 3.2.3. تأثير الاحتلال الإسرائيلي على صلاحيات أجهزة الأمن الفلسطينية في إنفاذ القانون من خلال عدم القدرة على الوصول لمناطق (ج)

يؤثر الاحتلال الإسرائيلي على صلاحيات أجهزة الأمن في إنفاذ القانون، من خلال عدم القدرة على الوصول لمناطق (ج) في ضواحي القدس الشرقية. إذ ترى وجهة نظر إحدى المبحوثين صعوبة أمام الأجهزة الأمنية كالضابطة الجمركية في الرقابة على المخازن في مناطق ضواحي القدس الشرقية وخاصة مناطق (ج)، مما يجعلها منطقة آمنة للتهرب الضريبي وسوقاً من الأسواق السوداء للبضائع المهربة والفاصلة غير صالحة للاستخدام البشري.

من تأثيرات الاحتلال الإسرائيلي على صلاحيات أجهزة الأمن الفلسطيني، من خلال عدم القدرة على الوصول لمناطق (ج) في ضواحي القدس الشرقية. أن الاحتلال الإسرائيلي جعل هذه المناطق آمنة للخارجين عن القانون من خلال وضعها تحت حمايته.

#### 4. الخاتمة

بعد إجراء هذه الدراسة، والتي هدفت إلى تحقيق هدف رئيسي، وهو الكشف عن تأثير الاحتلال الإسرائيلي على عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في منع الجريمة في ضواحي القدس الشرقية، وتمت مقابلة (20) مشاركاً وقد ساعدت مقابلة من تمت مقابلتهم على تحقيق أهداف الدراسة. توصل الباحثان إلى عدد من النتائج، وسيوضح ما توصلت إليه الدراسة من نتائج بناء على أسئلتها وفرضياتها.

#### 1.4. النتائج:

##### 1.1.4. نتائج السؤال الفرعي الأول

أظهرت نتائج السؤال الفرعي الأول "كيف يؤثر الاحتلال الإسرائيلي على التواجد أجهزة الأمن الفلسطينية لمنع الجريمة في ضواحي القدس الشرقية؟" إلى وجود تأثير سلبي على التواجد لأجهزة الأمن الفلسطينية لمنع الجريمة في ضواحي القدس الشرقية ويتمثل ذلك في:

1. عدم إعطاء التنسيق في حالات، وتأخر إعطاء التنسيق في بعض الحالات، إعطاء التنسيق لمدة قصيرة وبشروط تقيد حركة وعمل الأجهزة الأمنية ومحددة عدد القوى الأمنية التي ستنفذ المهمات في محاربة الجريمة، أو إنفاذ القانون في ضواحي القدس الشرقية، بسبب وقوع مناطق ضواحي القدس الشرقية في مناطق (ب، ج) المنصفة حسب اتفاقية أوسلو.

2. بُعد ضواحي القدس الشرقية عن المقرات الأمنية المسؤولة عن الإسناد سواء كانت في رام الله، بيت لحم، أريحا.

3. عدم وجود مقرات كافية في ضواحي القدس الشرقية للأزمة لإنفاذ القانون حيث اقتصر على مركز شرطة واحد في كل ضواحي القدس الشرقية والتي لا تستطيع الحركة دون تنسيق دائم في ضواحي القدس الشرقية.

##### 2.1.4. نتائج السؤال الفرعي الثاني

توصلت الدراسة حول نتائج السؤال الفرعي الثاني وهو "كيف يؤثر الاحتلال الإسرائيلي على صلاحيات أجهزة الأمن الفلسطينية لمنع الجريمة في ضواحي القدس الشرقية؟ إلى أن هناك تأثير سلبي للاحتلال الإسرائيلي على صلاحيات أجهزة الأمن الفلسطينية لمنع الجريمة في ضواحي القدس الشرقية. ويتمثل في:

1. تأثير الاحتلال الإسرائيلي على صلاحيات أجهزة الأمن بالنسبة لحملة الهوية الإسرائيلية أو المقدسية، حيث أن المفارقات القانونية بين القانون الفلسطيني والقوانين الإسرائيلية لا تسمح لأجهزة الأمن الفلسطينية في اتخاذ إجراءات ضدهم ولا يحق لهم احتجازهم أكثر من 48 ساعة، ويتم تسليمهم للارتباط الإسرائيلي أو إطلاق سراحهم. في حالات كثيرة يوفر الاحتلال الإسرائيلي حماية لهم.

2. تأثير الاحتلال الإسرائيلي على صلاحيات أجهزة الأمن الفلسطينية، بالنسبة لإرتداء الزي العسكري في ضواحي القدس الشرقية، حيث أن عدم ارتداء العسكري من شأنه يؤثر على قدرة رجال الأمن على انفاذ القانون، من أجل منع الجريمة في ضواحي القدس الشرقية.

## 2.4. نتائج فرضيات الدراسة

### 1.2.4. نتائج الفرضية الفرعية الأولى

أظهرت نتيجة الدراسة إثبات صحة الفرضية الفرعية الأولى، وذلك بإثبات أنه لا يوجد تواجد مرئي لأجهزة الأمن الفلسطينية في مناطق ضواحي القدس الشرقية، والسبب في ذلك وضع المعوقات من قبل الاحتلال الإسرائيلي أمام أجهزة الأمن الفلسطينية، ووجود الأفراد والإمكانات، ومطاردة واعتقال رجال الأمن الفلسطيني في مناطق القدس الشرقية.

### 2.2.4. نتائج الفرضية الفرعية الثانية

أظهرت نتيجة الدراسة صحة الفرضية الثانية. وذلك بسبب أن الاحتلال الإسرائيلي يؤثر بشكل قوي ومباشر على صلاحيات أجهزة الأمن الفلسطيني، وذلك وعن طريق تقييد عمل الأجهزة الأمن الفلسطيني وذلك من خلال منعهم من دخول مناطق (ج) أو منعهم من التعامل مع حملة الهوية المقدسية والإسرائيلية أو من خلال منعهم من التعامل مع المجرمين والخارجين عن القانون.

## 3.4. توصيات الدراسة

بناءً على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثان بالتالي:

1. أن يهتم الباحثون في مجال الدراسات الفلسطينية والأمنية، بإجراء أبحاث حول جوانب لم تغطيها هذه الدراسة، مثل إجراء أبحاث عن كيفية الحد من الجريمة في ضواحي القدس الشرقية، وفق مقاربات أخرى لم يتم دراستها مثل المقاربة المجتمعية. وإجراء أبحاث متعلقة بمعرفة أسباب انتشار الجريمة في القدس الشرقية وضواحيها بشكل كبير.
2. أن يعمل صناع القرار في الأجهزة الأمنية الفلسطينية على زيادة عدد العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ويفضل أن يكونوا من نفس القدس الشرقية، وذلك لسهولة إنفاذ القانون التي تساعد على الحد الجريمة.
3. أن يهتم صناع القرار بتطوير القوانين بما يتماشى مع التطور الحديث الحاصل في المجتمعات، وخاصة فيما يتعلق في حملة الهوية الإسرائيلية، حيث أن القوانين لا تجبرهم على احترام السيادة الفلسطينية في ضواحي القدس الشرقية.

## 5. الهوامش:

<sup>1</sup> Goldsmith, Andrew. Policing Weak States: Citizen Safety and State Responsibility. Policing &

Society 13, no. 1 (2002): 3–21.

<sup>2</sup> Cody, John J. A Study of the Theory and Practice of Effective Law Enforcement. M.A. thesis, Loyal University, 2018.

<sup>3</sup> وزارة الداخلية. الخطة الاستراتيجية لقوى الأمن، 2017–2022. رام الله، فلسطين، 2022.

<sup>4</sup> وزارة الداخلية. الاستراتيجية القطاعية للأمن 2021–2023. فلسطين، 2023.

<sup>5</sup> عرار، أكرم. مقابلة أجراها الباحث مع نقيب في مركز الشرطة في أبو ديس، 5 أيلول 2024.

<sup>6</sup> السويطي، جهاد. مقابلة أجراها الباحث مع العقيد والمدرّب في مركز أكاديمية تدريب جهاز الأمن الوقائي في أريحا، 29 أيلول 2024.

<sup>7</sup> Case, Sue, Peter Johnson, Deborah Manlow, Roger Smith, and Kate Williams. Criminology. Oxford: Oxford University Press, 2017.

<sup>8</sup> Schneider, Stephen. Crime Prevention: Theory and Practice. 2nd ed. Boca Raton, FL: CRC Press, Taylor & Francis Group, 2015.

<sup>9</sup> Aldwin, Carolyn. Stress, Coping, and Development: An Integrative Perspective. 2nd ed. New York: Guilford Press, 2012.

<sup>10</sup> Zhong, Liru. Communities, Crime and Social Capital in Contemporary China. London: Routledge, 2011.

<sup>11</sup> Swimmer, Eugene. "Measurement of the Effectiveness of Urban Law Enforcement: A Simultaneous Approach." Southern Economic Journal 4, no. 4 (2018).

<sup>12</sup> عرار، رشيد، وآخرون. "جرائم القتل في فلسطين: دراسة عاملية." مجلة العلوم التربوية والنفسية 5، عدد 35 (30 أيلول 2021): 160–179.

<sup>13</sup> Braga, Anthony A., and David Weisburd. Policing Problem Places: Crime Hot Spots and Effective Prevention. Oxford: Oxford University Press, 2010.

<sup>14</sup> Kelley, David. Wake Up Black People: Are Our Communities in Peril? Pittsburgh: Dorrance Publishing, 2022.

<sup>15</sup> شكيمة، ياسين. "دوافع الجريمة بين المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في الوطن العربي." الملتقى الدولي الرابع بعنوان الجريمة في الوطن العربي: من منظور الاقتصاد والاجتماع، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.

<sup>16</sup> ناصف، يوسف سعيد. "دور الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة: دراسة تحليلية ميدانية في مجتمع الإمارات." مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الآداب والعلوم الإنسانية 28، عدد 7 (2020): 135–174.

<sup>17</sup> طريخ، عبد الحسين. "نظرية الجريمة." مجلة العلوم القانونية والسياسية (العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية بلاد الرافدين الجامعة)، 2020، 115–136.

<sup>18</sup> أحمد، معاذ. التعاون الشرطي الدولي ودوره في مكافحة الجريمة المنظمة في فلسطين. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2019.

<sup>19</sup> قعدان، سامح. السياسة الجنائية الفلسطينية في مواجهة جرائم سرقة الأعضاء البشرية والاتجار بها. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2021.

<sup>20</sup> الناصري، سهام. "قراءة في أنواع جرائم الأحداث من منظور إسلامي." مجلة تسنيم الدولية 4 (2023): 10–37.

<sup>21</sup> عبد الباقي، مصطفى. "التحقيق في الجريمة الإلكترونية وإثباتها في فلسطين: دراسة مقارنة." مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون 45، عدد 4 (2018): 284–299.

<sup>22</sup> البراشدية، حفيظة. "الفيس بوك والجرائم الإلكترونية في عمان: هل هناك علاقة؟" مجلة دراسات وتكنولوجيا المعلومات 2، عدد 2 (2019): 1–11.

<sup>23</sup> منجد، منال. "جرائم الكراهية: دراسة تحليلية مقارنة." مجلة جامعة الشارقة 15، عدد 1 (2017): 170–199.

## تأثير الاحتلال الإسرائيلي على عمل أجهزة الأمن الفلسطينية في منع الجريمة

- <sup>24</sup> الجعافرة، فايز. "دور قانون منع الجرائم للحد من الجريمة وتحولاتها في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة." المجلة العربية للنشر العلمي 45 (2022): 547-567.
- <sup>25</sup> تركي، محمد، ونسيغة فيصل. "سياسة الوقاية والمنع من الجريمة." مجلة البحوث والدراسات 15، عدد 1 (2018): 233-250.
- <sup>26</sup> فرعون، إبراهيم. مقابلة أجراها الباحث مع الرائد في مركز الشرطة في أبو ديس، 20 تشرين الأول 2024.
- <sup>27</sup> أبو عيشة، نور. "53 عامًا على ضم القدس: إسرائيل تواصل 'التهويد' بإطار متجدد." وكالة الأناضول، 27 حزيران 2020. [http://bit.ly/3NYTFDr] [http://bit.ly/3NYTFDr].
- <sup>28</sup> الجعافرة، فاطمة. "بلدية القدس الفلسطينية: الماضي والحاضر والمستقبل." مجلة المقدسية، عدد غير محدد (2023): 25-60.
- <sup>29</sup> القميري، علي. مقابلة أجراها الباحث مع العميد ومدير التخطيط في الشرطة العامة في رام الله، 6 أيلول 2024.
- <sup>30</sup> الجهاز المركزي للإحصاء. كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم (20). رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء، 2018.
- <sup>31</sup> الجهاز المركزي للإحصاء. كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم (24). رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء، 2022.
- <sup>32</sup> عريقات، إيمان. "وسط رفض أوروبي وفلسطيني، إسرائيل تعطي الضوء الأخضر لبناء مستوطنة 'بحجم مدينة صغيرة' في القدس الشرقية." عربي بي بي سي، 25 تشرين الثاني 2021. [https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59423417] [https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59423417].
- <sup>33</sup> ناصر، نعيم. "مراجعة في كتاب القدس واقع وتحديات - مجموعة أوراق بحثية." مركز الأبحاث، 13 تموز 2018. [https://bit.ly/4fu0RDk] [https://bit.ly/4fu0RDk].
- <sup>34</sup> Hanggi, Heiner. "Conceptualizing Security Sector Reform and Reconstruction." In Reform and Reconstruction of the Security Sector, edited by Alan Bryden and Heiner Hanggi, 3-21 Münster: LIT Verlag, 2004.
- <sup>35</sup> Israeli-Palestinian Interim Agreement. 1995. Annex I: Protocol Concerning Redeployment and Security Arrangements.
- <sup>36</sup> المجلس التشريعي الفلسطيني. القانون الأساسي المعدل. رام الله، فلسطين: المجلس التشريعي الفلسطيني، 2005.
- <sup>37</sup> ديوان الفتوى والتشريع. قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005. جريدة الوقائع الفلسطينية 56 (2005): 4-77.
- <sup>38</sup> محمود، إيمان، ومسعود، هاني. مقابلات أجراها الباحث مع ضباط من جهاز المخابرات والضابطة الجمركية، تشرين أول 2024.
- <sup>39</sup> فرعون، عصام. مقابلة أجراها الباحث مع رئيس سابق لبلدية العيزرية، 12 تشرين الأول 2024.
- <sup>40</sup> طمیزی، عيسى. مقابلة أجراها الباحث مع المقدم ومدير مركز بدو لجهاز الشرطة، 16 تشرين الأول 2024.
- <sup>41</sup> درويش، عبد العزيز. دور استراتيجية الاتصال في جهاز الشرطة الفلسطينية في تعزيز السلم الأهلي ومكافحة الجريمة في الضفة الغربية. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2020.
- <sup>42</sup> ربيع، علي. دور العقوبة وبرامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العودة للجريمة في فلسطين. رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2018.
- <sup>43</sup> عياد، عبد السلام. مقابلة أجراها الباحث مع محامٍ من أبو ديس، 20 تشرين الأول 2024.
- <sup>44</sup> الخالدي، صخر. مقابلة أجراها الباحث مع المقدم في مديرية الاستخبارات العسكرية في رام الله، 1 تشرين الأول 2024.
- <sup>45</sup> جعفر، عدلي. مقابلة أجراها الباحث مع المقدم من أبو ديس، 10 تشرين الأول 2024.

- <sup>46</sup> مقل، محمد. مقابلة أجراها الباحث مع الرائد في جهاز الاستخبارات في رام الله، 15 تشرين الأول 2024.
- <sup>47</sup> بصة، حاتم. مقابلة أجراها الباحث مع مقدم بجهاز المخابرات في ضواحي القدس الشرقية، 20 تشرين الأول 2024.
- <sup>48</sup> بدر، عبد الكريم. مقابلة أجراها الباحث مع شاهد عيان لإحدى الجرائم في ضواحي القدس الشرقية وهو محاضر في جامعة القدس أبو ديس، 20 أيلول 2024.
- <sup>49</sup> جفال، ليث. مقابلة أجراها الباحث مع شاهد عيان لإحدى الجرائم في ضواحي القدس الشرقية وهو موظف في بلدية أبو ديس، 5 أيلول 2024.